المستوطنات هذا الوضع كدافع لتنفيذ اهداف استيطانية لم تقرها الحكومة» (**المصدر نفسه**).

قبول التحدي

حالة الهستيريا والاجراءات القمعية التي اعقبت عملية رام الله، اضافة الى المناقشات والتعليقات من قبل مختلف الاوساط الاسرائيلية، ابرزت نقطتين هامتين تصبان في اتجاه واحد وتحددان المدلولات السياسية لردود الفعل، بل اتجاهات الحركة السياسية لحزب العمل تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وليس ادل على ذلك من حملة الاتهامات والتهديدات العلنية والمبطنة للاردن، ومحاولة تحميله قسطا اساسيا من المسؤولية تجاه تطور نشاطات المقاومة المسلحة، والتقويمات المتضاربة للاوساط السياسية، حول ما يجري وحول ما يجب عمله، اضافة الى ردود فعل المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة وموقف الحكومة، وبشكل خاص موقف وزارة الدفاع الاسرائيلية من كل ذلك.

تتمثل النقطة الاولى في ما يتعرض له الاردن، ومنذ فترة، من حملة تهديدات اسرائيلية من قبل المسؤولين الاسرائيليين، وبشكل خاص من قبل وزير الدفاع. ولقد تكثفت هذه التهديدات بشكل خاص عقب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان وعلى اثر تكرار اطلاق الصواريخ من الاراضي الاردنية. ففي جلسة الكنيست، التي عقدت خصيصا لمناقشة الوضع الامني في المناطق المحتلة، اتهم اسحق رابين الاردن بتشجيع «الارهاب» وتحويل العاصمة الاردنية، عمان، الى ساحة لتنظيم العمليات «الارهابية» واصدار الاوامر للقيام بنشاطات معادية لاسرائيل.

وشارك رابين في هذا الرأي الناطق العسكري الاسرائيلي افراييم لابيد، حيث قال في مؤتمر صحفي عقد في تل ابيب بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧: «ان فتح مكاتب لقادة منظمة التحرير الفلسطينية في عمان، مكن القادة الفلسطينيين من الاتصال السريع برجالهم في الضفة الغربية، بالرغم من ان الملك حسين يحظر اي نشاط معاد لاسرائيل انطلاقا من اراضيه» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٥/٢/١٦، نقلا عن عل همشمار، ١٩٨٥/٢/٨).

اما النقطة الثانية التي ابرزتها ردود الفعل الاسرائيلية حول تصعيد الكفاح المسلح، فتتمثل في قيام عضو الكنيست مئير كهانا بجولة استفزازية في مدينة رام الله وقيام قوات الامن بتأمين الحماية اللازمة له، وكذلك قيام المستوطنين اليهود باغلاق الشوارع الرئيسية بين مدن الضفة الغربية، كما تتمثل في بروز الاصوات المنادية بطرد الفلسطينيين للحؤول دون وقوع اعمال عدائية، ومحاولات الضغط على الحكومة وعلى الكنيست لاستصدار قرار رسمي يخولهم مسؤولية الامن في المناطق المحتلة. وقد وجدت هذه المطالب آذانا صاغية بين اوساط الحكومة وداخل الكنيست الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

ولكن رغم تنفيذ سياسة العقاب الجماعي وحملات التفتيش والاعتقالات وحظر التجول واغلاق المدارس والجامعات، تحدى المواطنون الفلسطينيون هذه التدابير الارهابية وردوا عليها بمزيد من عمليات القاء القنابل الحارقة وتفجير العبوات الناسفة ضد الاهداف العسكرية الاسرائيلية. لقد قام عدد من المواطنين باحراق باص عسكري وسط مدينة الخليل، كما القيت قنبلة يدوية على جنود اسرائيليين وسط المدينة. وعلى مقربة من بيت حانون، في قطاع غزة، قامت مجموعة مسلحة باحراق باص اسرائيلي قرب مخيم جباليا، كذلك القيت قنبلة حارقة على دورية محمولة في مدينة رفح.

وفي مخيم بلاطة، قرب نابلس، اطلقت النار على احد عملاء الاحتلال في المخيم، كما القيت قنبلة حارقة على دورية اسرائيلية كانت تمر بالقرب من المخيم. وفي اليوم نفسه، تعرضت سيارة عسكرية اسرائيلية لقنبلة حارقة في بلدة حلحول (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٣/٢).

وقالت مصادر صحفية اسرائيلية ان قوات الامن تبذل جهودا مكثفة للكشف عن خلايا فلسطينية مسلحة تعمل في منطقتي الخليل ونابلس.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر عسكرية اسرائيلية تخوفها من ان تؤدي سياسة العقاب الجماعي، التي تعهد اسحق رابين بتنفيذها، الى تفجير انتفاضة مسلحة عارمة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

جريمة اغتيال فهد القواسمي

اثارت جريمة اغتيال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل المبعد، ردود فعل ساخطة في المناطق المحتلة، حيث ادانت الجريمة كافة الاوساط الجماهيرية، من